الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
١٩٦٧م ـ ١٩٧٠م
دراسة في المصادر والوثائق الفلسطينية

د. عماد رفعت البشتاوي*
أ. شبلي دودين**

* أستاذ مساعد في قسم التاريخ والعلوم السياسية/ كلية الآداب/ جامعة الخليل.
** مشرف أكاديمي غير متفرغ/ منطقة دورا التعليمية/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

تناول هذا البحث الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧م – ١٩٧٠م، وهي الفترة التي شهدت نشأة الجبهة الشعبية، لاسيما بعد التحولات الكبيرة التي حدثت على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، وحركة القوميين العرب بشكل خاص، بعد حرب حزيران ١٩٦٧م. كما تطرَّق البحث إلى أبرز المؤتمرات التي عقدتها الجبهة الشعبية والتحولات الفكرية والانشقاقات التي واجهتها، ويعرض البحث أيضاً لعلاقة الجبهة الشعبية مع منظمة التحرير الفلسطينية.

Abstract:

The present research is concerned with the Popular Front for the Liberation of Palestine during 1967 - 1970. This period witnessed the foundation of the Popular Front, especially after the great changes that took place to the National Palestinian Movement in general, and the Arab Nationalist Movement in particular, after June 1967 war. The research also deals with the most significant conferences held by the Popular Front, the intellectual changes, and the disintegrations it faced. The research also reflects on the relations of the Popular Front with the PLO.

مقدمة:

شهدت حقبة الستينيات من القرن الماضي أحداثاً سياسية مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية، من بينها هزيمة عام ١٩٦٧، التي أدخلت كثيرين في سجالات سياسية لتحديد من هو المسؤول عن تلك الهزيمة، من بينهم حركة القوميين العرب التي اعتبرت بنهجها جزءاً من تلك الهزيمة، الأمر الذي عجل في تشكيل تيارات وتنظيمات من رحم الحركة تعمل خارج إطارها كتنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي أعلن عن نفسه في ١٩٦٧/١٢/١١م تنظيماً ثورياً ماركسياً، يتبنى أسلوب الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية طريقاً لتحرير فلسطين.

تحاول الدراسة وضع تصور واضح عن نشأة الجبهة الشعبية والصراعات الفكرية والأيديولوجية التي عصفت بها، وما نتج عنها من انشقاقات، كما تهدف الدراسة للتعريف بأيديولوجية الجبهة واستراتيجيتها السياسية والتنظيمية وعلاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية. في الفترة الممتدة بين عامي (١٩٦٧م – ١٩٧٠م) نظراً لما تمثله هذه الفترة من أهمية بسبب حرب عام ١٩٦٧م وتداعياتها على مختلف الأصعدة، كما ارتأينا التوقف عند عام ١٩٧٠م من أجل عدم الخوض في أحداث أيلول ١٩٧٠م في الأردن التي هي بحاجة إلى دراسة مستقلة.

لقد راعت الدراسة جمع المعلومات من الوثائق وتحليلها، وذلك من خلال تبني المنهج التحليلي للخروج بدراسة علمية موضوعية. ومن أهم الوثائق التي اعتمدت عليها الدراسة كمصدر رئيسي الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٥م – ١٩٦٩م، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٤م – ١٩٦٩م، فعلى الرغم من قيمة هذه الوثائق وأهميتها، فإن الأبحاث والكتب التي تحدثت عن التنظيمات الفلسطينية لم تلتفت لها، ورجع الباحث كذلك إلى بعض المصادر الأولية، إضافة إلى المذكرات الشخصية ذات العلاقة المباشرة، مثل: نايف حواتمه يتحدث، وكتاب جورج حبش التجربة النضالية الفلسطينية.

نشأة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

إن الحديث عن الظروف التي أدت إلى نشأة الجبهة الشعبية، يتطلب التوقف عند مؤتمر حركة القوميين العرب الذي عقد في بيروت في نيسان ١٩٦٣م، حيث شاركت فيه معظم فروع الحركة، وقد طرح المؤتمر وثيقة نظرية تؤكد على الانحياز نحو الاشتراكية، استجابة للتحديات التي عصفت بالمنطقة، وقد استجابت كل الفروع لهذا التحول، باستثناء قيادة

الفرع الأردني، وبذلك شق كل فرع من فروع الحركة طريقه، وأخذ عنوانه وصاغ برنامجه الخاص لوحده بسبب التطورات الموضوعية لكل فرع [١].

وعن ذلك يقول جورج حبش: بدأنا في حركة القوميين العرب نناقش المسألة الفلسطينية، هل نبقى نناضل ضمن خط حركة القوميين العرب؟ أو التفكير بعمل مستقل؟ وكان القرار فصل أعضاء الحركة من فروع لبنان والكويت وسوريا لوضعهم في وضع تنظيمي يمكنهم من تلقي مادة تنظيمية تثقيفية استعداداً للعمل العسكري، وبعد نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وفرز قيادة سياسية عسكرية، بدأت عملياتها العسكرية من خلال التنظيمات الفلسطينية على الساحة الفلسطينية، وقد اقتضى الأمر تفكيراً جدياً في تأسيس جبهة تضم تلك التنظيمات [٢].

ومن هنا كانت بوادر الانقسام في حركة القوميين العرب تخضع لسجالات سياسية ترجمت بشكل أساسي بهزيمة عام ١٩٦٧م، التي شكلت صدمة كبيرة، لاسيما بعد سقوط الرهان على القوات العربية، فكانت حركة القوميين العرب من أكثر المتأثرين بهذه النكسة، علماً بأنها كانت قد دعت مسبقاً، وقبل قيام الحرب إلى توحيد الصفوف والتعبئة العامة والالتحاق بالجبهات [٣] ، وعقب انتهاء الحرب عقدت منظمات حركة القوميين العرب العديد من المؤتمرات فنتج عنها فك الارتباط بين الحركة والناصرية، متهمة إياها بالفشل والمسؤولية عن الهزيمة [٤] ، وما تلاها من قرارات هزيلة في مؤتمر الخرطوم في آب ١٩٦٧م، والتي ركزت على مبدأ العمل السياسي لإزالة آثار العدوان، على أن يكون العمل مشروطاً بجملة من المبادئ مثل عدم الاعتراف بإسرائيل وعدم التفاوض معها [٥] .

ونتيجة لهزيمة عام ١٩٦٧م، ومحاولة تحديد المسؤول عنها، حاولت الحركة أن ترسم لنفسها منحى ثورياً لمعالجة تلك الهزيمة، بوضع الجماهير العربية في قلب المعركة بعدما أُبعدت عنها بحسب وصف الحركة، مما يعدُّ سبباً رئيساً للهزيمة، ومن هنا فإن حركة القوميين العرب كانت ترى نفسها المعبرة عن الموقف الجماهيري، لذلك رفضت المشاريع الغربية المطروحة لحل القضية الفلسطينية، لاسيما المشروع البريطاني [٦] ، الذي أقره مجلس الأمن في هذا المجال [٧].

وعلى الرغم من هذا الموقف السياسي لحركة القوميين العرب، فإن الواقع الحقيقي كان ينذر بخلافات عميقة عقب الهزيمة فظهر فيها تيارات مختلفة فمنها ما أيد البقاء على الحركة وخطها القومي، ومنها ما اعتبر أن نهج الحركة جزء من هزيمة حزيران، وبهذا بدأت بوادر الانشقاق، فبرزت تيارات اعتنقت الماركسية اللينينية، مسترشدة بالتجربة الكوبية والفيتنامية مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين [٨].

وردت الإشارات الأولى عن ظهور تنظيم الجبهة الشعبية في ٧ كانون أول ١٩٦٧، [٩] وعرفت نفسها على أنها تنظيم موحد لقوى فدائية كانت تعمل قبل ٥ حزيران ١٩٦٧، وأنها تلقت أوامر للقيام بعمليات فدائية في ٢٧ تشرين ثاني ١٩٦٧، وهكذا أصبحت الأجواء مهيأة لصدور البيان التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذي صدر في ١٩٦٧/١٢/١١ وأعلن رسمياً عن نشوء الحركة وفلسفتها ونظرتها القومية والعالمية [١٠] . **وقد أوضح البيان السياسي الأول للجبهة أنها تشكلت من التنظيمات الآتية**:

- منظمة أبطال العودة.
- جبهة التحرير الفلسطينية بفروعها (فرقة الشهيد عبد اللطيف شرورو، فرقة الشهيد عز الدين القسام، فرقة الشهيد عبد القادر الحسيني) .
- الجبهة القومية لتحرير فلسطين (منظمة شباب الثأر) .

وعلى صعيد الكفاح المسلح: رأت الجبهة أن الهزيمة التي لحقت بالقوات العربية، قد أحدثت مرحلة جديدة من العمل الثوري في مقارعة الصهيونية، باعتماد الكفاح المسلح منهجاً رئيساً في استعادة الأرض، لأنه النهج التاريخي الصحيح في التحرر، وعلى الرغم من أن الخطاب قد جاء بلغة مميزة مخاطباً الفلاحين والفقراء والصامدين فإنه فتح الباب أمام القوى والفئات كافة لإحداث لقاء وطني ثوري عريض للوصول للوحدة الوطنية.

وحول قضية الأرض أظهر البيان اهتماماً واضحاً بالصمود حيث رُفع شعار (**نموت ولا نهاجر**) على اعتبار أن الأرض ملك للجماهير، وأن الدفاع عنها واجب مقدس يقع على عاتق كل من يسكن عليها.

وحول نظرتها القومية والعالمية: فقد رأت الجبهة الشعبية أن الجبهة الفلسطينية هي امتداد للجبهة العربية على اعتبار أن الجماهير الفلسطينية في قتالها جزء لا يتجزأ من الحركة النضالية للشعوب العربية، كذلك الارتباط العضوي بين هذه الشعوب في كفاحها ضد الخطر نفسه والعدو نفسه [١١] .

مؤتمر آب عام ١٩٦٨والصراع الفكري داخل الجبهة الشعبية:

منذ نشأتها لم تطرح الجبهة الشعبية في وثائقها وأدبياتها رؤية سياسية من منطلق الاشتراكية العلمية في معركتها التحريرية، وكان طرحها يقوم على فكر سياسي تحرري لم يشكل تمايزاً عن بقية التنظيمات الفلسطينية الأخرى على الساحة الفلسطينية، ومع مرور الوقت أخذت الجبهة الشعبية تجنح نحو اليسار لتشكل تمايزاً فكرياً جديداً لها، فأصبحت تسترشد بالتجربة الفيتنامية والكوبية في ضرب المصالح الصهيونية والإمبريالية [١٢] ،

وقد عبر جورج حبش عن ذلك بالقول: بعد الانفصال بين سوريا ومصر رأيت بنفسي القوى التي قامت بهذا الدور، فأدركت أن هناك صراعاً طبقياً، ثم درست تجربة فيتنام، والتنظيم الذي يقوم على أساس ماركسي، والذي يسترشد بالمنهج الجدلي، ويلتزم مصلحة الطبقة المستغلة وقارنته بالنظام البرجوازي الصغير، فأدركت الفارق، فكان التزامي بالماركسية بعد عام ١٩٦٧م [١٣].

إن نقطة التحول الحقيقية في مسيرة الجبهة الشعبية في انحيازها الفكري إلى أيديولوجيا البروليتاريا، عبر عنها مؤتمر آب وقراراته، حين بيَّن أن فشل البرجوازية الصغيرة التي تشكلت عقب نكبة عام ١٩٤٨م، وتسببت في نكسة ١٩٦٧م، بسبب برامجها الغوغائية دون أن تسترشد بالتجربة الفيتنامية والكوبية، ورأى المؤتمر أن التسلح بأيديولوجية البروليتاريا هو الكفيل بمقارعة الاستعمار والصهيونية والامبريالية العالمية [١٤].

لم تكن الوحدة التي أعلنت تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أكثر من وحدة اسمية، حيث أصر كل تنظيم مشكل للجبهة على الاحتفاظ بعضويته ومنطلقاته السياسية وقواته الفدائية، لذلك دخلت الجبهة في مرحلة من التأمل في عام ١٩٦٨ [١٥] ، فمن ناحية اُعتقل جورج حبش في سوريا [١٦] ، ومن ناحية أخرى اتهم اليساريون في الجبهة –ومعظمهم من الشباب خريجي الجامعات من المتأثرين بالتمرد اليساري في أوروبا، وبكتابات ماوتسي تونغ وجيفارا– اتهموا قيادة الحرس القديم بأنهم لم يبادروا للعمل المسلح تاركين زمام المبادرة لحركة فتح [١٧] .

لقد تركت هذه الأحداث أثراً سيئاً ظهرت آثاره في مؤتمر الحركة الأول الذي جرى التحضير له في الأردن في آب ١٩٦٨م، وبخاصة أن الحركة لم تكن أكثر من مجرد تنظيم ثوري يعمل داخل منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي دفع باليسار لتعزيز حضوره في المؤتمر من خلال تجميع دور العناصر اليسارية وتفعيلها في الحركة باتجاه إشاعة الفكر الماركسي [١٨] ، معتمداً على ياسر عبد ربه ومحمد كتمتو وهما من أقطاب اليسار ومسؤولي التنظيم المدني في الأردن ضمن اللجنة القيادية التي شكلتها حركة القوميين العرب عقب الخلاف مع أحمد جبريل الذي أنهى علاقته معها في ٢٣ نيسان ١٩٦٨م، واختار اليمين كلاً من وديع حداد وهاني الهندي لمواجهة اليسار، لقد شكلت أحداث المؤتمر خلافاً شديداً بين أقطاب اليسار واليمين بعدما فاز اليسار في انتخابات القيادة الأمر الذي أثار غضب اليمين الذي دعا للانتخابات مرة أخرى فسحب اليساريون بعض مرشحيهم في خطوة تكتيكية، لكي يتبنى المؤتمر التقرير السياسي الذي كان قد أعده نايف حواتمه بعنوان برنامج آب[١٩]، وحضر المؤتمر كل من نايف حواتمه وأبو علي مصطفى وحمد الفرحان وعبد الكريم حمد

وعمر القاسم وعبد الغني هللو وسعيد البطل وحمدي مطر ود. نظمي خورشيد ومها بسطامي وحسين سالم، وغاب عن المؤتمر جورج حبش الذي كان رهين السجن في سوريا [٢٠].

احتوى قرار المؤتمر على مقدمة تحليلية، صورت جذور الأزمة الفلسطينية التي ترتبط جدلياً بين تطورات الوضع الفلسطيني ووضع الشرق الأوسط ابتداءً من التاريخ العثماني حتى صدور وعد بلفور وقيام الدولة اليهودية، حينما استغلت الإمبريالية العالمية والصهيونية الأنظمة الإقطاعية البرجوازية الكبيرة التي ارتبطت مصالحها بالاستعمار، فوقفت مكتوفة الأيدي أمام الاستعمار، ودلل التقرير على صحة هذه المعطيات، فمثلاً جاءت هزيمة عام ١٩٤٨ على يد قيادات فلسطينية إقطاعية دينية (الحاج أمين الحسيني)، وأحزاب برجوازية كبيرة، مثل: (حزب الدفاع والاستقلال) ، وأنظمة إقطاعية عربية مثل الملوك والرؤساء العرب [٢١].

وتعرض التقرير لنكبة عام ١٩٤٨م، وهزيمة حزيران عام ١٩٦٧م، واعتبرها نتيجة طبيعية للتكوين الطبقي والاقتصادي والعسكري والأيديولوجي لحركة التحرير الفلسطينية والعربية التي أفرزت الطبقة البرجوازية الصغيرة، والتي تسلمت مقاليد الحكم رغم ضعفها وتخلفها فتحالفت مع الاستعمار فدخلت حرب عام ١٩٤٨م، بجيوش هزيلة فكانت النكبة، واستدل التقرير على صحة ذلك بقول عبد الناصر في أثناء حصار الفالوجة حينما قال: «**أن الهزيمة ليست هنا في المعركة وإنما في القاهرة في نظام فاروق الإقطاعي البرجوازي المتحالف مع الاستعمار**»، لذلك دعا التقرير إلى تصفية تلك الأنظمة البرجوازية الإقطاعية المسؤولة عن نكبة عام ١٩٤٨م، لإسقاط تحالف الإقطاع ورأس المال والاستعمار، وبناء قاعدة اقتصادية مستقلة عن السوق الرأسمالية، وقاعدة سياسية واجتماعية معادية للاستعمار والإمبريالية والصهيونية [٢٢].

واسترشد التقرير بالتجربة الفيتنامية والكوبية كنموذج يحتذى به، حيث تمكنت كل من فيتنام وكوبا رغم ضعف إمكاناتهما أن تقفا في وجه الإمبريالية الأمريكية على الرغم من تفوقها العسكري، ويعود ذلك إلى أنظمة تلك الدول الوطنية الثورية ذات التكوين الطبقي البروليتاري والفلاحي الفقير الذي يضع طاقات البلاد في خدمة الثورة والتحرر، ويقوم على تصفية الامتيازات الطبقية، وبناء قاعدة مادية تقوم على الاستقلال الاقتصادي والسياسي من خلال الصناعة الثقيلة والزراعة. وفي المقابل بيَّن التقرير أن الاقتصاد الذي تبنته البرجوازية الصغيرة في البلاد العربية لم يمكنها من الصمود أمام الهجمة الامبريالية، لأن ذلك الاقتصاد مبني على التصنيع الخفيف والحلول الزراعية، وفي مسألة العلاقة الأيديولوجية بقيت البرجوازية الصغيرة على قمة الهرم الاجتماعي والسياسي،

وبقيت الجماهير العريضة من الفلاحين والفقراء في قاع الهرم، وبهذا بقيت البرجوازية الصغيرة متحكمة في مجمل التحولات وحركة التحرر الوطني، فدخلت حرب حزيران عام ١٩٦٧م بهذا البرنامج الهزيل سياسياً واقتصادياً، فأسقطها في هزيمة عام ١٩٦٧م [٢٣].

وقد بيّن التقرير أن أمام هذه الأنظمة إما الاستفادة من التجربة الفيتنامية الكوبية بإحداث إنقلاب شامل على برنامجها الوطني عن طريق الجماهير لخوض حرب تحرير شعبية، أو البقاء على برامجها التي تسببت في هزيمة عام ١٩٦٧م، وخلص التقرير من هذه المسألة بالقول إن خمسة عشر شهراً قد مرت على الهزيمة دون مؤشر في تغيير تلك الأنظمة لبرامجها، كما أن التوجه صوب القرارات الدولية مثل قرار ٢٤٢ أفرغ القضية من محتواها، ووجهها صوب التصفية [٢٤].

وفي حديث لافت للنظر تحدث التقرير عن إخفاقات المقاومة الفلسطينية بما فيها الجبهة الشعبية بعد أن انساقت وراء اليمين الرجعي الفلسطيني والعربي الذي رفع شعار عدم التدخل في القضايا العربية مستفيداً من التجربة الجزائرية وغير مدرك لطبيعة العدو[٢٥].

وحول قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية خلص التقرير إلى أن حركة المقاومة الفلسطينية قد قفزت على حقائق التاريخ الفلسطيني، حينما فسرت شعار الوحدة الوطنية في صالح الإطارات الطبقية والسياسية والرجعية التي تخلت تاريخياً عن حركة التحرر الوطني، وانتقد تشكيلة المجلس الوطني الذي جمع القوى الرجعية، كما أكد التقرير على أهمية الوحدة الوطنية بمسماها الصحيح الذي يكفل تشكيل جبهة تحرير وطنية عريضة تمثل الطبقات الثورية في المجتمع الفلسطيني، وأن الخلاص الوطني يقوم على أيديولوجيا البرولتياريا المعادية للاستعمار، التي تعتمد على الطبقات الأكثر ثورية، مع ضرورة رفع الوعي الوطني لدى الجماهير، بعيداً عن التهريج، ورفض برامج الهزيمة، وقرارات مجلس الأمن [٢٦].

الانشقاقات عن الجبهة الشعبية:

كانت أحداث مؤتمر آب وما تخلله من سجالات سياسية وأعمال عنف مؤشراً حقيقياً لإحداث انشقاقات داخل الجبهة الشعبية، وبخاصة حينما اتهم اليساريون أقطاب اليمين بأنهم تنكروا لقرارات مؤتمر آب [٢٧]، الذي تأخر نشره لبعض الوقت بضغط من اليمين، الأمر الذي اعتبره **أحمد جبريل** الشعرة التي قصمت ظهر البعير، فأعلن عن قيام **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة)** في **١٠ تشرين ثاني ١٩٦٨** [٢٨]، واتخذ لنفسه شعاراً مميزاً بندقيتان متقاطعتان على خريطة فلسطين مكتوب عليها (**فداء- عودة- تحرير**) [٢٩]

وللحقيقة أن أحمد جبريل كان قد أعد نفسه مسبقاً للانشقاق حينما أعلن في ٢٣ حزيران ١٩٦٨م انفصاله عن حركة القوميين العرب، وحقه في اتخاذ اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واجتذبت القيادة العامة حوالي ربع مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واحتفظت بمعسكر تدريب جبهة التحرير الفلسطينية قرب دمشق وانضم أحمد زعرور، وفضل شرورو، وطلال ناجي إلى أحمد جبريل، وعينت الجبهة الشعبية مصطفى الزبري مكان أحمد جبريل قائداً عسكرياً للجبهة [٣٠].

وحول الانشقاق قال جورج حبش إن الخلافات السياسية والتنظيمية والعسكرية كانت وراء عملية الانشقاق، فكانت رؤية الجبهة تختلف عن رؤية أحمد جبريل الذي كان يعتقد أن طريقته هي الأفضل دائماً [٣١].

شكل انشقاق أحمد جبريل جزءاً من الصراع الذي استمر بين جناحين الأول يساري والآخر قومي داخل الجبهة الشعبية منذ مؤتمر آب حينما اتهم الجناح اليساري الجناح اليميني بأنه يحاول حسم الخلافات الفكرية والسياسية داخل الحركة بقوة السلاح واختطاف عناصر اليسار واعتقالهم، وأنه رفض فكرة الطلاق الديمقراطي [٣٢]، الأمر الذي استدعى كما يقول نايف حواتمه: محاولة احتواء المشكلة لإبقاء التعايش، ونقل الطرف الآخر للمواقع اليسارية من خلال حوار جريء في عمان، لكن المحاولات باءت بالفشل بسبب تعنت الاتجاه القومي ومحاولته الضغط، واستخدام العنف، لذلك كان القرار الإعلان عن تشكيل **الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في ١٩٦٩/٢/٢١م** [٣٣].

ورداً على ذلك أوضح جورج حبش أن سبب الخلاف داخل الجبهة هو أن بعضهم حاول تفجير صراع طبقي، بينما المطلوب هو جر المزيد من قطاعات الشعب الفلسطيني لساحة القتال. وأعلن بيان للجبهة الشعبية رداً على ادعاء المعارضين، أنها لم تتنكر لقرارات مؤتمر آب، حينما تبنت الاشتراكية العلمية دليلاً نظرياً على غرار الثورات التحررية في العالم مثل كوبا وفيتنام والصين، وذهب البيان إلى أنه اُتفق في مؤتمر آب على أنه وخلال مرحلة التحرر الوطني، لابد من تحالف طبقي يشمل كل الطبقات بقيادة الطبقة الكادحة في ظل الأيديولوجية الاشتراكية، كما اتهم البيان المعارضين بأنهم جيوب انتهازية رفضوا النزول للقتال والإقامة في المخيمات، ورفضوا الاحتكام إلى مؤتمر عام تصالحي، وأصروا على حمل اسم الجبهة لخلق مزيد من البلبلة والتشويش، لكن التقرير لم ينكر اعتقال عناصر من المعارضين وتقديمهم لمحاكم شعبية. بهذا اتجهت الأمور إلى طريق مسدود وحدثت صدامات بين الطرفين في ١٨ شباط ١٩٦٩م ثم تكرر الصدام بعد يومين، وأسفر عن مقتل شخص وإصابة ثلاثة بجروح، علماً أن الصدام وقع بسبب محاولة المعارضين توزيع منشورات تتعلق بهجوم الجبهة الشعبية على طائرة العال الإسرائيلية في ١٨ شباط [٣٤].

وأخيراً كان بيان الجناح التقدمي الذي أعلن قيام الجبهة الشعبية الديمقراطية في شباط ١٩٦٩م والذي بين أن بذور الخلاف مردها إلى حركة القوميين العرب، فعقب هزيمة حزيران ١٩٦٧م، كانت الحركة تعاني تناقضاً بين تيارين متعاكسين الأول يميني برجوازي والثاني يساري تقدمي ثوري، وبنشأة الجبهة الشعبية عمل الجناح اليميني على وضع قيادة الجبهة بيد عناصر رأسمالية وبرجوازية كبيرة ووضع المقاومة الفلسطينية في قبضة اليمين الرجعي الفلسطيني والعربي، بحكم موقعها القيادي على أكتاف الطبقات العاملة والفقيرة وحاربت هذه القيادات اليمينية أي محاولة للتغيير الثوري، لهذا حاول الجناح التقدمي رفض برنامج اليمين البرجوازي، وطرح برنامجاً ثورياً مستفيداً من دروس هزيمة حزيران، يتمثل في رفض ركوب اليمين الفلسطيني ظهر المقاومة، والعمل على تحويل كل مقاتل إلى سياسي ثوري، وكل تنظيمات الجبهة إلى ميليشيا شعبية تمارس دورها الثوري في حماية العمل الفدائي، لكن اليمين البرجوازي الذي استحوذ على قيادة الجبهة أبقى على مواقفه فانقلب على قرارات مؤتمر نيسان ١٩٦٨م، وقام بحملة اعتقالات للأطر التقدمية، ومع ذلك أبقى اليسار على سياسة ضبط النفس الأمر الذي استدعى عقد مؤتمر آب [٣٥].

ورداً على هذه الاتهامات من الجناح المعارض بينت الجبهة أن التعارض بين قوى الثورة الأساسية المتمثلة بالعمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة صحيح، لكن مدى مساهمة أي طبقة من الطبقات في معركة التحرر الوطني شيء وموقعها في معسكر الثورة شيء آخر، وأن البرجوازية الصغيرة متحالفة مع العمال والفلاحين في مرحلة التحرر الوطني، وبالتالي لا يجوز أن توضع في المعسكر المضاد، لأنها عملياً ضمن معسكر الثورة[٣٦].

ورداً على قول الفريق المعارض أن حركة المقاومة الفلسطينية قد وقعت أسيرة في أيديولوجية اليمين الرجعي الفلسطيني والعربي، أوضحت الجبهة بأنه لابد من التمييز بين البرجوازية الصغيرة الفلسطينية والبرجوازية الصغيرة العربية، فالبرجوازية الصغيرة الفلسطينية، وبحكم وجودها خارج السلطة فهي جزء من إستراتيجية حرب التحرير الشعبية بينما البرجوازية الصغيرة العربية، فهي جزء من استراتيجية لا تريد التصدي لإسرائيل والامبريالية، لأنها تحاول الحفاظ على امتيازاتها [٣٧].

ورداً على بيان الانشقاق الذي اتهم الجبهة الشعبية بأنها تمثل تياراً برجوازياً يمينياً لا يمكن تحويله إلى موقع يساري ثوري، أوضحت الجبهة أن الأساس النظري الذي انطلقت منه هو ذلك الأساس النظري الذي انطلقت منه حركة القوميين العرب، والذي يقوم على تسليم مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة، وأن السبيل الوحيد لتحرير

فلسطين هو الكفاح الشعبي المسلح، وبهذا فإن البنية الطبقية لتنظيمها اعتمد أساساً أبناء العمال والفلاحين والفقراء، بالإضافة إلى وجود عدد قليل من أبناء البرجوازية الصغيرة الوطنية الذي لا يغير من التكوين اليساري الذي تستند إليه (٣٨).

وتعقيباً على الأحداث التي أعقبت مؤتمر آب أوضح البيان التأسيسي للجبهة الشعبية الديمقراطية، أنه –ومنذ اللحظات الأخيرة للمؤتمر– فُرضت قيادة توفيقية على المؤتمر بقوة السلاح، **وأن الجناح اليميني قد تنكر لقرارات المؤتمر على النحو الآتي**:

- أن يمين الجبهة قد رفض نتائج انتخابات اللجنة المركزية التي سقط فيها اليمين.
- قام اليمين –ومنذ كانون أول ١٩٦٨م– بسلسلة من أعمال العنف ضد الجناح التقدمي مثل إضعاف القواعد التنظيمية التقدمية ومحاولة تصفيتها في الأردن، إضافة إلى عمليات الاعتقالات في كانون الأول ومحاولات وديع حداد تصفية اليسار. وخروجاً من المأزق بين التقرير أن اليسار قرر الدعوة إلى مؤتمر ديمقراطي لإبقاء التعايش بين اليسار واليمين، لكن جورج حبش رفض، وذهب البيان إلى أن جورج حبش قد رفض فكر الطلاق الديمقراطي الذي طرحه اليسار، واندفع اليمين منتهزاً غياب القيادات الفلسطينية في القاهرة في اجتماعات المجلس الوطني، وفتح النار لفرض حلول بالقوة بسبب إفلاسه الديمقراطي، الأمر الذي استدعى اليسار وأجبره على القيام بعمل مضاد (٣٩).

وإزاء هذا الموقف أظهر البيان أن الجناح التقدمي تمكن من عقد سلسلة من المؤتمرات لكل الفروع الفلسطينية تحت راية الجبهة الشعبية، **وقد انتهت مؤتمرات اليسار مع الفروع على اتخاذ القرارات الآتية**:

- الالتزام بقرارات مؤتمر آب.
- إدانة ممارسة حركة القوميين العرب التي يديرها يمين الجبهة الشعبية التي احتكمت إلى البنادق في حل التناقضات الفكرية والسياسية.
- إنهاء العلاقة مع يمين حركة القوميين العرب ومع يمين الجبهة الشعبية والعمل المستقل أيديولوجياً وسياسياً وفكرياً.
- تبقى اللجنة المركزية التي انتخبت في مؤتمر آب لحين عقد المؤتمر القادم للجبهة الجديدة (٤٠).

وقد لخص الدكتور جورج حبش سبب الخلاف مع الجبهة الشعبية الديمقراطية بالقول عن المنشقين:

- كانوا ينظرون إلى منظمة التحرير الفلسطينية على أنها إفراز برجوازي وأن التعامل معها فيه إعطاء شرعية للبرجوازية في قيادة الحركة الفلسطينية.

- كانوا يقولون عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أنها قيادة يمينية تقليدية.

- كانوا يرون أن التجمع الوطني في الأردن لا فائدة منه، وأدانوا دخول الجبهة الشعبية فيه.

- طالبوا بخوض معركة مع البرجوازية الصغيرة، واتهموا عبد الناصر بالجبن والتخاذل.

- عالمياً كانوا على يسار ماوتسي تونغ بمائة متر، وخاضوا معارك وجدالات فكرية مع الاتحاد السوفيتي.

- طرحوا مبدأ الديمقراطية التامة في البناء العكسري.

وأضاف حبش أنه ناقش حواتمه في هذه الأمور، لكنه كان يصر دائماً على أن الجبهة هي تنظيم برجوازي لا يمكنه أن يتحول إلى حزب ثوري، ويضيف حبش قائلاً: «**أننا تركنا المجال لحواتمه ورفاقه العمل داخل التنظيم لتحويله إلى ما يريدون، إلا أنه كان يقول إن وجوده ورفاقه في التنظيم كان مؤقتاً لاستخراج العناصر اليسارية من الجبهة، وأمام هذا الإصرار حدثت عملية الانشقاق**». كما اتهم حبش فتح صراحة بأنها ساعدت وباركت عملية الانشقاق [٤١].

ورداً على اتهامات المنشقين بينت الجبهة الشعبية أن مؤتمر آب لم يتشكل على أساس انتخابات ديمقراطية شملت قواعدها كافة، حيث لم يكن للجبهة وصف تنظيمي ونظام داخلي يفرز مؤتمراً حزبياً منظماً، وأن الجناح المنشق كان قد رتب لذلك مسبقاً، ونفت الجبهة الشعبية استعمال السلاح لفرض قيادة توفيقية، وأن فكرة القيادة التوفيقية كانت بمبادرة من المنشقين حينما أدركوا خلو القيادة الأولى من رموز سياسية وتنظيمية وعسكرية، واتفق على أن تجرى انتخابات ديمقراطية بعد ثلاثة أشهر من خلال مؤتمر آخر[٤٢].

وحول التنكر لقرارات مؤتمر آب، والتنكر للعناصر اليسارية، بينت الجبهة الشعبية أن المنشقين قاموا بانتحال اسمها في بياناتهم، وخروجاً من المأزق عُقد اجتماع مع قياديين بارزين من كوادر الانشقاق، وعرض عليهم تقديم تقريرين للمؤتمر بحيث يعرض كل فريق

وجهة نظره، وأن تعاد الانتخابات في المناطق التي رفض فيها الفريق المنشق شرعية الانتخابات، لكن الفريق المنشق اشترط فصل بعض العناصر القيادية وإعادة توزيع السلاح، وأمام رفض هذين الاقتراحين عرض على المنشقين أن يعملوا بصورة مستقلة لكنهم رفضوا أيضاً، فتم اتخاذ إجراءات انضباطية بحقهم شملت احتجاز ١٤ عضواً ممن كانوا يجمعون الأموال في صناديق تحمل اسم الجبهة الشعبية تم الإفراج عن ١١ عنصراً، منهم في حين أبقي على ثلاثة عناصر؛ لأنهم مسؤولون عن صدور بيان مؤتمر عمان اليساري الذي عرض أمن الجبهة للخطر، وأعلنت الجبهة أن طرفي الصراع يتحملون مسؤولية الصدامات الدموية التي حدثت [٤٣].

وقد استدعى الأمر تدخل منظمة التحرير الفلسطينية، فعقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً مطولاً لها في مقر منظمة التحرير الفلسطينية بحضور ممثلين من كلا الطرفين لمعالجة الخلافات القائمة بينهما، وصدر بيان عن اللجنة التنفيذية في ١٩٦٩/٥/٤ أشارت فيه بأنها استطاعت وبالتعاون الواعي بين أطراف الجبهة من تطويق الأزمة ووضع حد لكل التجاوزات [٤٤]. كما صدر بيان عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ١٩٦٩/٥/٤م، أعلنت فيه عن شجبها واستنكارها لاستعمال السلاح في غير موضعه، وأنها شكلت لجنة عمل دائمة لمراقبة الأحداث [٤٥]. كذلك أصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية بياناً في ١٩٦٩/٥/٤ أعلنت فيه عن استنكارها اللجوء للعنف سواء ما صدر منها أو عليها [٤٦].

الإستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة الشعبية عام ١٩٦٩:

عقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مؤتمراً عاماً لها في شباط ١٩٦٩، وُضع خلاله تقرير سياسي وتنظيمي وعسكري شامل. وقد أكد التقرير على أهمية الفكر السياسي العلمي الذي يرشد الثورة ويحدد استراتيجيتها، وأن القتال دون فكر سياسي يعني الوقوع في الخطأ، وبالتالي تتشتت قوة الثورة، ودلل التقرير على أن الهزائم التي تعرض لها الشعب الفلسطيني سببها عدم توافر النضج لديه في الظروف الموضوعية المحيطة بقضيته [٤٧].

وحدد التقرير أعداء الثورة إضافة إلى إسرائيل كلاً من الصهيونية والامبريالية العالمية والرجعية العربية المتمثلة بالإقطاع والرأسمالية وقد نظر التقرير إلى الأنظمة العربية الحاكمة على أنها أنظمة رجعية لا تمثل رأسمالية مستقلة، وإنما فروع ضعيفة للرأسمالية الغربية، وأن تأييدها السطحي لحركات التحرر الوطني لن يمكنها من استئصال الاستعمار وبناء اقتصاد حر، لأنها تدرك أن تناقضها الرئيسي مع الجماهير التي تحاول

القضاء على تلك الأنظمة الرجعية، لذلك أكد التقرير على أن تحديد الرجعية العربية أمر في غاية الأهمية لمنع تلك الأنظمة من ضرب الثورة وهزيمتها [٤٨].

وفي حديثه عن الأعداء والأصدقاء: قسم التقرير العالم إلى معسكرين، هما: الإمبريالية العالمية بقيادة أمريكا، ومعسكر القوى الاشتراكية والشعوب المضطهده مثل الاتحاد السوفييتي وقد تبلورت صورة الإمبريالية ومعالمها بتجميع القوى الرأسمالية الاستعمارية في معسكر واحد بقيادة أمريكا، لكن بعض التناقضات الجزئية ظهرت في هذا المعسكر بسبب التنافس الاستعماري إلا أن أمريكا بقيت المسيطرة بسبب التحالفات التي عقدتها لمواجهة المعسكر الاشتراكي، وتطويقه من خلال إشراك قوى اجتماعية محلية في عملية الربح لكسب تأييدها أثناء فترة استعمارها، كما وسعت لاحتواء حركات التحرر حيناً، والتلويح باستخدام القوة حيناً آخر، وطبقت هذه السياسة على القضية الفلسطينية لذلك فإن الثورة الفلسطينية ترى في الإمبريالية عدوها الأول، وأن الشعوب المستعبدة هي صديقها الأول، لهذا لابد من التحالف بين حركة التحرر الفلسطينية والعربية مع حركات التحرر في آسيا وأفريقيا وفيتنام وكوبا وكوريا الشمالية [٤٩].

وخلص التقرير في هذا الصدد إلى أن الحرب التقليدية الكلاسيكية مع الإمبريالية والعدو الصهيوني بأسلحته المتطورة لن تكون في صالح الثورة، وأن البديل الأمثل هي حرب العصابات وحرب التحرير الشعبية [٥٠] وميز التقرير بين الشعب اليهودي ودولة إسرائيل معتبراً أن حركة التحرير الفلسطينية ليست عدواً للشعب اليهودي، وأن هدف الثورة هو تحطيم دولة إسرائيل وكيانها العسكري القائم على التوسع والتحالف مع القوى الاستعمارية، كما نظر التقرير للحركة الصهيونية على أنها حركة عنصرية عدوانية اتخذت من آلام الشعب اليهودي مدخلاً لخدمة مصالحها، لذا فإن الجبهة الشعبية تسعى لإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها اليهود والعرب كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات [٥١].

وعلى صعيد قوى الثورة، قسم التقرير قوى الثورة إلى صعيدين: الأول فلسطيني والثاني عربي. فعلى الصعيد الفلسطيني يرى التقرير أن تحديد قوى الثورة إما أن يكون بنظرة طبقية، فلا يجوز النظر إلى الطبقات كافة على أنها تمتلك الطاقة الثورية نفسها، بحكم وضعها بدون أرض وخارج وطنها أو بنظرة غير طبقية، بحكم أنه لا يكون الصراع طبقياً إلا في مرحلة الثورة الاشتراكية، أما في مرحلة التحرر الوطني، فإن كل الطبقات تشكل تناقضاً مع إسرائيل، وأمام هذين التصورين اعتبر التقرير أن هذا النمط من التفكير

يؤدي إلى الضياع رؤية القوى الطبقية الثورية وغيابها، ولا يمكنها من وضع برامج ثورية جذرية للقضية. **لذلك حدد التقرير طبقات الثورة على النحو الآتي**:

- **أولاً- العمال والفلاحين**: واعتبرهم التقرير عماد الثورة بما يعانون من ظلم واستبداد واستغلال الامبريالية وحلفائها، واستشهد التقرير بالوضع البائس في المخيمات الفلسطينية.

- **ثانياً- البرجوازية الصغيرة**: وقد بين التقرير أن هذه الطبقة لا تعيش أوضاع الطبقة العاملة، بل يعيشون حياة توفر لهم المتطلبات الأساسية مع بعض الفائض الذي يجعلهم يطمحون للوصول للبرجوازية الكبيرة [٥٢]، وأن الموقف الثوري من هذه الطبقة يتحدد في نقطتين، الأولى: بالإمكان أن تكون هذه الطبقة حليفة للثورة والثانية: أن هذا الحليف ليس هو مادة الثورة، وبالتالي يجب الحذر، وأن يكون التعامل واعياً لكي لا تتسلل هذه الطبقة لقيادة الثورة [٥٣].

- **ثالثاً- البرجوازية الكبيرة**: يرى التقرير أن هذه الطبقة تمثل برجوازية تجارية ومصرفية مرتبطة بمصالح الامبريالية التجارية والمصرفية، وأن عددها لا يتجاوز ١٪ من الشعب [٥٤]، لذلك فإن هذه الطبقة ليست مستعدة لحمل السلاح أو الاستعداد للموت دفاعاً عن الوطن، فالرهان على هذه الطبقة هو بعثرة وتشتيت لقوى الأمة، وإدخالها في صراع داخلي [٥٥].

وعلى أية حال، فإن التقرير رسم تصوره للجبهة الوطنية العريضة من خلال قيام جبهة تمثل العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة، لكن التقرير ركز على بعد أيديولوجي مهم ألا وهو تعبئة الفلاحين والعمال في تنظيم سياسي ثوري يتسلح بالاشتراكية العلمية، أما البرجوازية الصغيرة، فليس بالإمكان تعبئتها بمفهوم الاشتراكية العلمية، وإنما بمنطق الشعارات التحررية العالمية لكي لا تعيش حياة تنظيمية تلزمها بما هو فوق طاقتها [٥٦].

وبالعودة للحديث عن قوى الثورة على الصعيد العربي: يرى التقرير أن استراتيجية العمل الثوري العربي تتطابق واستراتيجية العمل الثوري الفلسطيني، وأن أساس التطابق وقوع أجزاء من الأراضي العربية مثل سيناء والجولان تحت الاحتلال، كما هو الحال الفلسطيني، لذلك فإن إستراتيجية معركة التحرير الفلسطينية تتطلب تعبئة القوى الثورية كافة، وحشدها في البلدان العربية بشكل عام، والدول العربية المحيطة بإسرائيل بشكل خاص. **وقسم التقرير الدول العربية إلى قسمين**:

- **أولاً- الأنظمة الرجعية الرأسمالية**: وتشكل العلاقة مع هذا النوع من الأنظمة علاقة تصادقية فهذه الأنظمة مثَّلتها طبقة الإقطاعيين والأسر الاستقراطية البرجوازية

مثل قيادة أمين الحسيني في فلسطين وشكري القوتلي في سوريا، وقد هدفت هذه الطبقة بصراعها مع الاستعمار إلى الوصول إلى استقلال شكلي لتصبح على رأس السلطة، وبذلك ستبقى شريكة للاستعمار في استغلال الكادحين.

- **ثانياً- الأنظمة الوطنية**: مثل هذا النوع من الأنظمة قيادة جمال عبد الناصر الذي استطاع أن يتخلص من الحماية البريطانية، وأحدث إصلاحات زراعية ودفع بمصر نحو التحول الاشتراكي.

وقد بين التقرير أن التقويم الثوري لهذه الأنظمة، يكون عبر تقويم نتائج هزيمة حزيران عام ١٩٦٧م فمنذ أواسط الستينيات أصبحوا يتحركون ضمن برامج ومخططات تفرضها الطبيعة الطبقية لتلك الأنظمة، وهنا بدأت أزمة تكوين الأنظمة وأزمة مخططاتها، فعلى الرغم من أنها ضربت مصالح الإقطاع والرأسمالية، فإنها أبقت على البرجوازية الصغيرة ومصالحها، وبهذا تشابكت مصالحها مع مصالح البرجوازية الصغيرة، وشكلت معها طبقة فوقية أرادت -على الرغم من عدائها للاستعمار- الحفاظ على مصالحها فطرحت التصدي للاستعمار من خلال المؤسسة العسكرية؛ لأن الحرب الشعبية تعني أن يتبوأ القيادة أبناء الطبقات الكادحة التي تضحي بأرواحها، ولذلك طرحت فكراً سياسياً مائعاً من القضية، مما أدى إلى هزيمة عام ١٩٦٧م، وبهذا لم تكن هزيمة عام ١٩٦٧م هزيمة عسكرية بقدر ما كانت هزيمة للبرجوازية الصغيرة وبرامجها الهزيلة [٥٧].

علاقة الجبهة الشعبية بمنظمة التحرير الفلسطينية:

بالحديث عن علاقة الجبهة الشعبية بمنظمة التحرير الفلسطينية، لابد من التعرف إلى موقف **حركة القوميين العرب (الحركة الأم للجبهة الشعبية)** ، فقد اعتبرت الحركة أن قيام المنظمة مهم للقضية الفلسطينية شريطة أن تكون تنظيماً ثورياً هدفه تحرير فلسطين، ومبنياً على قاعدة انتخابية حرة، وإذا تعذر ذلك فلا بأس من لجنة تحضيرية ممثلة لجميع المنظمات، كما دعت الحركة لتجنيد الفلسطينيين في وحدات عسكرية نظامية تخضع لقيادة يقودها جهاز تنفيذي في ذلك الكيان، وأن يكون المجلس الوطني هو السلطة العليا، وهو الذي ينتخب اللجنة التنفيذية لمدة عامين وتنتخب بدورها رئيسها [٥٨].

لكن الحركة وبعد اختيار الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية، تحفظت على أدائه ومواقفه فاعتبرت أن المنظمة لم تحقق الهدف الذي قامت من أجله، لذلك -وبعد عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس وقبيل انعقاد المؤتمر الثاني في القاهرة- دعت الحركة إلى إعادة هيكلة المنظمة لتصبح منظمة جماهرية ثورية تحشد الطاقات الفلسطينية إلى ساحات القتال،

وبعد انعقاد المؤتمر الثاني بينت الحركة أن المنظمة بقيادة الشقيري، وبعد عام من العمل لم توفر المناخ المناسب للعمل الثوري [٥٩] ، وبهذا ميزت الحركة بين دعمها لقيام المنظمة باعتبارها فرصة ثمينة مفتوحة أمام الشعب الفلسطيني، وبين نقدها للشقيري صاحب السلطة الفردية، وأن البديل لذلك هو العمل الجماعي[٦٠].

وفي بيانها الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩م، أيدت الجبهة الشعبية مذكرة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي طالبت بإقالة الشقيري عن رئاسة المنظمة، وقد عللت الجبهة موقفها بالقول: إن التنظيمات الفلسطينية قد حاولت دفع المنظمة نحو مواقع ثورية، إلا أنها كانت تصطدم بعقبات أهمها عقلية الشقيري وأسلوبه في العمل الذي حول المنظمة إلى هيكل فارغ، بعدما حولها إلى مؤسسة ديكتاتورية فردية، بدلاً من أن تكون مؤسسة تضع إمكانياتها تحت تصرف المقاومة، لذلك ثمنت الجبهة موقف اللجنة التنفيذية بالدعوة لإقالة الشقيري، وطالبت بإعادة تشكيل المنظمة على أسس ثورية لوضع إمكانات المنظمة في خدمة المقاومة، وضرورة تهيئة الظروف لإيجاد نوع من اللقاء والتنسيق بين المنظمات الفلسطينية، وتخليص المنظمة من سطوة التسلط الفردي والارتجالي [٦١] .

وعلى إثر الضغوط المتزايدة على الشقيري قدم استقالته في ١٩٦٧/١٢/٢٤ [٦٢] ، وبعد الاستقالة وجهت الجبهة الشعبية بتاريخ ١٩٦٨/١/٦ مذكرة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية شرحت فيها ما تراه مناسباً في طبيعة مهمة المنظمة، وأن الأزمة في المنظمة لم تنته باستقالة الشقيري، حيث إن استقالته تشكل مدخلاً للمراجعة المطلوبة لتحسين أداء عملها وأساليبه لكسر طوق العزلة الذي لفها، ولن يتحقق ذلك إلا بالتعاون بين المنظمة والقوى الأخرى على الساحة الفلسطينية [٦٣] .

ووجهت الجبهة الشعبية مذكرة للجنة التحضيرية للوحدة الوطنية الفلسطينية في أيار ١٩٦٨، أوضحت فيها أنها لا تمانع من الاشتراك في المجلس الوطني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية شريطة أن يكون ممثلاً للقوى المقاتلة كافة، وأن لا تكون النسب العددية في المجلس عائقاً أمام الوحدة [٦٤] ، وبانعقاد المجلس الوطني الرابع في شهر تموز ١٩٦٨م، في القاهرة وجهت الجبهة الشعبية مذكرة للمجلس شرحت فيها أبعاد القضية الفلسطينية وتصورها لطبيعة المعركة، وإستراتيجية التصدي ومتطلباتها، ونظرتها في إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية (اللجنة التنفيذية ودوائرها) ومهمَّات تلك الدوائر [٦٥] .

وكانت الجبهة الشعبية قد أعلنت عن موافقتها على الاشتراك في دورة المجلس الوطني الرابعة بعدما أُتفق على تشكيلة الأعضاء الممثلة في المجلس، والذي انتخب فيه السيد عبد

المحسن القطان رئيساً له، وانتخب وديع حداد وزهير محسن نائبين للرئيس [٦٦] . لكن الجبهة الشعبية، ومن خلال مؤتمرها الأول في آب ١٩٦٨م عادت وتحفظت على تشكيلة المجلس الوطني، حينما اعتبرته قد جمع قوى رجعية، وعلى رأسها شلة المليونيرية من أصحاب البنوك وكبار المقاولين التي اشترطت أن تكون على رأس المجلس الوطني [٦٧] .

شهد عام ١٩٦٩م توتراً كبيراً في علاقة الجبهة الشعبية بمنظمة التحرير الفلسطينية ففي دورة المجلس الوطني الخامسة التي انعقدت بين ١- ٤ شباط ١٩٦٩م، كان عدد مقاعد المجلس الوطني ١٠٥ مقاعد، موزعة كالآتي: (٣٣) لفتح، و (١٢) للجبهة الشعبية و (١٢) للصاعقة و (١١) للجنة التنفيذية و (٥) لجيش التحرير و (١) للصندوق القومي و (٣) للاتحادات و (٢٨) للمستقلين، وفور الإعلان عن التشكيلة السابقة أعلنت الجبهة الشعبية عن رفضها الاشتراك في المجلس، وانتخبت لجنة تنفيذية جديدة لم تشترك فيها الجبهة الشعبية [٦٨] .

وعقد المجلس الوطني دورته السادسة في الفترة الممتدة من ١- ٦ أيلول ١٩٦٩ ووسع عضويته إلى ١١٢ عضواً لم يحضر منهم سوى ١٠٢ عضو، ورفضت الجبهة الشعبية مجدداً الإشتراك في دورة المجلس، وعن أسباب عدم المشاركة أظهرت الجبهة أن عدم مشاركتها لا يعني عدم اهتمامها بموضوع الوحدة الوطنية، أو المصلحة تنظيمية للجبهة، وإنما لتحفظات على منظمة التحرير من حيث تكوينها وغموض مواقفها، وعدم الوضوح بين القوى المشاركة فيها، **وبالتالي، فإن المنظمة لا تشكل إطاراً صحيحاً للوحدة الوطنية بسبب الثغرات الآتية:**

١. **التكوين**: بينت الجبهة أن المنظمة تعيش واقعاً مكتبياً وبيروقراطياً لا يصلح لقيادة المقاتلين والجماهير، وأن المنظمة قد أهملت البناء العسكري، وبالتالي فإن البناء المكتبي والبيروقراطي قد استحوذ على ميزانية المنظمة، بدلاً من أن تذهب تلك المخصصات للقتال والمقاتلين، وبهذا فإن المنظمة ليس بإمكانها أن تقود ثورة إلا إذ تحولت بمكاتبها إلى القواعد العسكرية ومخيمات اللاجئين.

٢. **الغموض في موقف المنظمة**: وبخاصة في علاقاتها مع الدولة العربية، ولا سيما الرجعية منها. وقد استدل البيان بتجارب الدول العربية الفاشلة خلال ثورة عام ١٩٣٦م ونكبة ١٩٤٨م ونكسة ١٩٦٧م، وأوضح البيان أن تلك الأنظمة تحاول ضرب العمل الفدائي واحتواءه، لذلك ينبغي على المنظمة أن تطرح هذه المسائل بوضوح لتصبح إطاراً سليماً للوحدة [٦٩] .

٣. **المصالح الاستعمارية**: أظهرت الجبهة أن ضرب المصالح الاستعمارية يتطلب تحديد من هو العدو، وذهب البيان أن معسكر العدو هم إسرائيل والحركة الصهيونية والامبريالية العالمية والأنظمة الرجعية العربية، لذلك لابد من التصدي لهذه القوى من قبل كل فصائل المنظمة التي ينبغي أن تتوحد، وأن الدعوة للوحدة لا يعني الوحدة الأيديولوجية، وإنما الوحدة الوطنية والسياسية.

٤. **واقع التنظيمات الفلسطينية**: أوضحت الجبهة أن واقع التنظيمات الفلسطينية ومواقع الاختلاف والاتفاق بينها تفرض نوعاً معيناً من العلاقات، لابد أن يأخذ طابعاً جبهوياً؛ لأنها الصيغة الوحيدة للعمل المشترك، وتوفر لكل تنظيم حقه في ممارسة نشاطه السياسي والعسكري، وأن طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية الحالية، لا تشكل صيغة للقاء تلك القوى الوطنية.

٥. **المجلس الوطني واللجنة التنفيذية**: أكدت الجبهة أن الاتفاق النظري في القضايا الخلافية لا يشكل طريقاً جيداً للتعاون، وأن الضمانة الوحيدة للعمل المشترك عن طريق تشكيل هيئات المنظمة القيادية بشكل يضمن تمثيل جميع المنظمات فيها [٧٠].

وبينت الجبهة أن الاتصالات التي تمت بينها، وبين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تسفر عن تحقيق نتائج في هذا الموضوع، لذلك فإن اشتراك الجبهة في الهيئات التنفيذية لمنظمة التحرير دون الاشتراك في المجلس الوطني لن يكون فعالاً [٧١].

الخاتمة:

♦ شكلت هزيمة عام ١٩٦٧م بروز ظاهرة العمل الفلسطيني المستقل خارج إطار الحركات والأحزاب القومية بظهور التنظيمات الفلسطينية، بعد فشل الرهان على القوات العربية والأنظمة العربية، معتبرة أن مرحلة جديدة من العمل الثوري في استرجاع فلسطين قد بدأت بأسلوب الكفاح المسلح، ومسترشدة بالتجارب الثورية في العالم.

♦ لم تكن الجبهة الشعبية في بداية نشأتها أكثر من مجرد تنظيم ثوري، لذلك عقدت الجبهة مؤتمرها الأول في آب ١٩٦٨م في محاولة لبلورة أيديولوجية واضحة للجبهة، إلا أن أحداث المؤتمر كشفت التباين الواضح بين أقطابها، ممَّا ترتب عليه أوضاعاً وإفرازات أدخلت الجبهة في سجالات فكرية ترتب عليها انشقاقات عديدة.

♦ انشقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) عن الجبهة الشعبية متذرعة بذرائع عدة، منها تنكر اليمين لقرارات مؤتمر آب، كما انشقت الجبهة الشعبية الديمقراطية بقيادة نايف حواتمه للمسوغات السابقة نفسها، وأيضاً لاتهام حواتمه لأقطاب اليمين باضطهاد أقطاب اليسار وقتلهم واعتقالهم، وهو ما أنكره زعيم الجبهة الشعبية جورج حبش، معتبراً أن المنشقين حاولوا تفجير صراع طبقي في الوقت الذي يحتاج فيه الشعب الفلسطيني إلى تحالف طبقي في مرحلة التحرر الوطني.

♦ بعد عملية الانشقاق التي تعرضت لها الجبهة الشعبية دخلت الجبهة في عملية تأمل جديدة برهن عليها مؤتمر شباط عام ١٩٦٩، الذي رسم الإستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة، وحُسم الموقف الأيديولوجي لها بشكل نهائي بتبني الماركسية اللينيينة.

♦ شهدت علاقة الجبهة الشعبية بمنظمة التحرير الفلسطينية –منذ نشوء المنظمة– توتراً حين انتقدت الجبهة زعيم المنظمة أحمد الشقيري، ورأت أنه أفرغ المنظمة من محتواها بقراراته الارتجالية، وفي مرحلة ما بعد الشقيري استمرت الجبهة في توجيه الانتقادات إلى هيكلية المنظمة، وتشكيلة المجلس الوطني، الأمر الذي منع الجبهة من المشاركة في الدورتين الخامسة والسادسة للمجلس الوطني الفلسطيني.

الهوامش:

١. عماد نداف، نايف حواتمة يتحدث، ص ٤٦.

٢. فؤاد مطر، حكيم الثورة، ص١١٥.

٣. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (١٩١) ، ص ٢٦٧.

٤. باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص٥٠.

٥. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (٦٨٥) ، ص ٩٧٣- ٩٧٤.

٦. المشروع البريطاني: عرضته بريطانيا على مجلس الأمن بشأن النزاع العربي الإسرائيلي، وأقره مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٧، وجاء القرار على شكل إبداء رغبات دولية أكثر منه إلى قرارات تنفيذية، وقد نص القرار على حق إسرائيل في الوجود، ووضع حدود ثابتة لها وأمنها وسلامتها، وإنهاء حالة الحرب معها، كما وتجاهل القرار حق العودة للاجئين، واعترف القرار بحق المرور في الممرات الدولية خاصة العقبة وقناة السويس، وهكذا جاء القرار في مجموعه محققاً لأمال إسرائيل ومطالبها، ومخيباً لآمال العرب وقرارات مؤتمراتهم، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (٦٦١) ، ٩٤٣- ٩٤٤.

٧. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (٦٧٢) ، ص٩٥٦- ٩٥٧.

٨. باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ٧٥- ٧٦.

٩. عن تسمية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أوضح جورج حبش بأنه صاحب الفكرة في إطلاق هذه التسمية التي نوقشت باستفاضة، بعدما أطلق كل تنظيم اقتراحاً، وأضاف قائلاً: أن كل كلمة في المسمى لها معنى، فكلمة جبهة لها مضمون سياسي، ولإعطاء التنظيم طابعاً طبقياً كانت كلمة الشعبية، وأما كلمتا تحرير فلسطين، فهما لتحديد الهدف السياسي لهذا التنظيم. فؤاد مطر، حكيم الثورة، ص ١١٨.

١٠. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص ١٣٩.

١١. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (٧٠٤) ، ص١٠٠٠.

١٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٣٥٢) ، ص٤٠٠.

١٣. جورج حبش، التجربة النضالية، ص ٢٩- ٣٠.

١٤. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص ٦٥٣.

١٥. يزيد صانع الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٤١– ٣٤٥.

١٦. اُعتقل جورج حبش في سوريا مع زميليه فايز قدوره وعلي بشناق بتاريخ ١٩٦٨/٣/١٩، في أثناء لقائه مع مسؤول عسكري سوري في محاولة من جورج حبش استعادة أسلحة صودرت من مقاتلي الجبهة، وفشلت كل الوساطات العربية لإطلاق سراحه، والذي استمر ٢٣٢ يوماً فتدخلت الجبهة الشعبية بعملية عسكرية وأطلقت سراحه مع زملائه بتاريخ ٢٤ تشرين ثاني ١٩٦٨، الوثائق العربية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٧٤٩) ، ص٨٦٨، وتشير دراسة أخرى أن جورج حبش قد اعتقل حينما اتهمت سوريا حركة القوميين العرب بالتآمر للقيام بانقلاب عسكري مع شخصيات معارضة بقيادة جمال الأتاسي، يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٣٤٢.

١٧. يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلطسينية، ص ٣٤٥.

١٨. عماد نداف، نايف حواتمه يتحدث، ص ٥٢.

١٩. يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٣٤٣– ٣٤٥.

٢٠. عماد نداف، نايف حواتمه يتحدث، ص ٥٣.

٢١. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص ٦٥٣– ٦٥٥.

٢٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص٦٥٥– ٦٥٧.

٢٣. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص ٦٥٨.

٢٤. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص ٦٥٩.

٢٥. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص٦٦٠

٢٦. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص ٦٦٤– ٦٧١.

٢٧. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ٩٥.

٢٨. يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٣٤٤.

٢٩. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ١٢٣– ١٢٤.

٣٠. يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٣٤٤.

٣١. فؤاد مطر، حكيم الثورة، ص١١٩.

٣٢. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص٩٥.

٣٣. عماد نداف، نايف حواتمه يتحدث، ص ٥٦.

٣٤. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ٩٦– ٩٧.

٣٥. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٧٧) ، ص٦٤– ٦٥.

٣٦. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص٩٧.

٣٧. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص٩٨.

٣٨. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٦٩، ص٩٩.

٣٩. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثقة رقم (٧٧) ، ص٦٧.

٤٠. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثقة رقم (٧٧) ، ص ٦٧– ٦٨.

٤١. فؤاد مطر، حكيم الثورة، ص ١٢٠– ١٢٢.

٤٢. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ١٠٢.

٤٣. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ١٠٢.

٤٤. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (١٩٥) ، ص ٢٠٠– ٢٠١.

٤٥. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (١٩٦) ، ص ٢٠٠– ٢٠١

٤٦. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (١٩٧) ، ص ٢٠١.

٤٧. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ١٠٣– ١٠٤.

٤٨. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٧٧) ، ص٧٩.

٤٩. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٧٧) ، ص ٨٩.

٥٠. في حديث لجورج حبش في آذار ١٩٦٩ حول موجبات الحرب الشعبية بين أن الاشتراكية العلمية هي الأساس العقائدي للثورة، وحينما سئل هل تعني بالاشتراكية العلمية الماركسية قال حبش نعم أنها الماركسية، التي تعطي أولوية للكفاح المسلح مثل الأحزاب الماركسية الصينية والكوبية والفيتنامية، إن مثل تلك الأحزاب لهو الكفيل باستعادة فلسطين من خلال حرب التحرير الشعبية وحرب العصابات وليس عن طريق الحرب الكلاسيكية غير المتكافئة، وفي نيسان ١٩٦٩ أعاد جورج حبش تأكيده على أن الماركسية هي الطريق الوحيد إلى النصر حتى ولو استمرت هذه الحرب طويلاً. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٩٢) ، ص٩٨.

٥١. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٧٧) ، ص ٨٩– ٩٢.

٥٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٧٧) ، ص٨١– ٨٢.

٥٣. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص١٠٤.

٥٤. الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٧٧) ، ص٨٢.

٥٥. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص١٠٤.

٥٦. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم ٧٧، ٨٤.

٥٧. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (٧٧) ، ص٨٤– ٨٨.

٥٨. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص٩٦.

٥٩. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، وثيقة رقم (٩٤) ، ص ٢٣– ٢٤٦.

٦٠. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، وثيقة رقم (١٦٥) ، ص٤٧٦– ٤٧٧.

٦١. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (٧٢٠) ، ص ١٠١٨– ١٠١٩.

٦٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (٧٢٥) ، ص١٠٢٥.

٦٣. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٣) ، ص ٢.

٦٤. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٣٣٠) ، ص ٣٧٨– ٣٧٩.

٦٥. الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٦٨، وثيقة رقم (٤٥٢) ، ص٥٠٥– ٥١٠.

٦٦. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، ص٧٠.

٦٧. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص ٦٦٤.

٦٨. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص٦٦– ٦٧.

٦٩. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٣٦١) ، ص٣٦٢– ٣٦٦.

٧٠. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٣٦١) ، ص٣٦٢– ٣٦٦.

٧١. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص٦٩– ٧٠.

المصادر والمراجع:

أولاً- الوثائق:

أ. الوثائق الفلسطينية العربية:

١. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧.

٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩.

٣. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠.

٤. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١.

ب. الكتاب السنوي:

١. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦.

٢. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩.

٣. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١.

٤. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢.

ثانياً- المذكرات الشخصية:

١. حبش، جورج: التجربة النضالية الفلسطينية، حوار محمد سويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٨.

٢. نداف، عماد: نايف حواتمه يتحدث، دار الجليل للنشر، ١٩٩٧.

٣. مطر، فؤاد: حكيم الثورة، هاي لايت، لندن، ١٩٨٤.

ثالثاً- المراجع:

١. صايغ، يزيد: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩ – ١٩٩٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٣.

٢. الكبيسي، باسل: حركة القوميين العرب، مطبعة الناصر، القدس، د. ت.